

Distr.
GENERAL

S/1997/468
16 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة
في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢٨ من قرار مجلس الأمن ١٠٨٨ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويتضمن التقرير موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ تقديم تقريره المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/224). ويتضمن التقرير أيضا استعراضا لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال تلك الفترة نفسها.

٢ - ولا يزال يتولى قيادة البعثة ممثلي الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، السيد كاي إيدي (النرويج)، ويساعده في ذلك السيد مانفريد سايتنر (الدانمرك) الذي يتولى منصب مفوض قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة.

ثانيا - أنشطة البعثة

قوة الشرطة الدولية

٣ - ازداد القوام المأذون به لقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة من ١ ٧٢١ فردا إلى ٢ ٠٢٧ فردا وفقا لقراري مجلس الأمن ١١٠٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، المتعلق بتنفيذ قرار هيئة التحكيم بشأن منطقة برتشكو، و ١١٠٧ (١٩٩٧) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧، المتعلق بالمهام الإضافية التي عيَّنها المؤتمر الذي عقده في لندن مجلس تنفيذ السلام في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، كان قوام القوة يتكون من ٨١٢ ١ مراقبا، من ٣٨ بلدا مختلفا (انظر المرفق). والجهود مستمرة حاليا من أجل الوصول بقوام القوة بأسرع ما يمكن إلى المستوى الجديد المأذون به.

٤ - ولا تزال الأهداف الرئيسية للقوة هي المساهمة في تحسين حرية التنقل، والرصد والمساعدة في توطيد الأحوال الآمنة اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين، والرصد والمساعدة في تهيئة الأحوال الآمنة خلال الحملة الانتخابية المقبلة، والمساعدة في إعادة تشكيل الشرطة المحلية وتدريبها. وفي سياق هذا الجهد، ظلت مراقبة أنشطة الشرطة المحلية محورا من محاور التركيز الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، تستمر التحقيقات فيما يدعى وقوعه من انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب الشرطة المحلية.

٥ - وعملا على زيادة حرية التنقل، وضع ممثلي الخاص ومفوض قوة الشرطة الدولية بالتعاون مع قوة تثبيت الاستقرار ومكتب الممثل السامي سياسة جديدة لنقاط التفتيش، يجري تطبيقها حاليا. وترمي هذه السياسة إلى إنهاء ممارسة شائعة في جميع أنحاء البلد، مؤداها أن المركبات التي تحمل لوحات ترخيص تابعة للكيان الآخر، أو للطرف الآخر في الاتحاد، تتعرض عادة للإيقاف والمضايقة من جانب الشرطة المحلية، مما يمنح السكان من ممارسة حقهم في التنقل بحرية في أنحاء البلد. وتحظر السياسة الجديدة على الشرطة المحلية الاحتفاظ بنقاط تفتيش ثابتة لأكثر من ٣٠ دقيقة، ما لم تكن قد صدرت موافقة سابقة على ذلك من قوة الشرطة الدولية. ويمكن للشرطة أن تتقدم بطلبات إلى قوة الشرطة الدولية للحصول على تصاريح بإنشاء نقاط للتفتيش بناء على أدلة تثبت أن هذه النقاط لازمة لمنع الجريمة وتقليلها، ويجوز لها أيضا أن تنشئ نقاطا للتفتيش لأغراض الطوارئ، شريطة إخطار قوة الشرطة الدولية بذلك. وفيما يتعلق بالتنفيذ، تعتمد تلك السياسة على التعاون من جانب قوة تثبيت الاستقرار، التي وافقت على مساعدة قوة الشرطة الدولية في إزالة نقاط التفتيش غير القانونية. وقد أقرت حكومة الاتحاد السياسة الجديدة المتعلقة بنقاط التفتيش، وإن كان الامتثال المحلي لتلك السياسة لا يزال على درجة غير مرضية. أما سلطات جمهورية صربسكا فقد رفضت صراحة قبول السياسة الجديدة. غير أن الشرطة المحلية في جمهورية صربسكا تتجنب المواجهة المباشرة، بالتخلي عن نقاط التفتيش المؤقتة التي تقيمها، كلما اقتربت منها الدوريات المشتركة بين قوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار.

٦ - وفي الأسابيع الثلاثة الأولى لتطبيق السياسة الجديدة، أزالَت الدوريات المشتركة بين قوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار أكثر من ٤٠ نقطة تفتيش شرطية غير قانونية. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت قوة الشرطة الدولية تتلقى تقارير عن حدوث عمليات تفتيش شرطية عشوائية، من جانب شرطة جمهورية صربسكا أساسا. وقد أنشئت نقاط تفتيش بصفة خاصة في منطقة خط الحدود المشترك بين الكيانين وبين المناطق الخاضعة لسيطرة الشريكين في الاتحاد، وتتلقى قوة الشرطة الدولية أيضا تقارير التي تفيد أن التحرش مستمر بالمواطنين التابعين للكيان أو الانتماء العرقي الآخر. وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة تثبيت الاستقرار عازمتان على مواصلة الضغط الذي تمارسانه على الشرطة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة والقوة العمل مع السلطات في كلا الكيانين لتحسين قدرة الشرطة المحلية على مكافحة الجريمة.

٧ - وتعمل قوة الشرطة الدولية أيضا على تيسير حرية التنقل عن طريق تقديم المشورة والتوجيه للشرطة المحلية بشأن المسائل التنفيذية، فضلا عن العمل كجسر بين قوات الشرطة التابعة للاتحاد والتابعة لجمهورية صربسكا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كفلت قوة الشرطة الدولية التعاون الوثيق بين الكيانين لدى الإعداد لزيارة قدااسة البابا، وكذلك خلال الاحتفال المسمى "حج القلوب إلى السلام"، والاحتفالات التي أقيمت بمناسبة "يوم الجيش"، والزيارات الكثيرة التي تمت للقبور بمناسبة عيد الأضحى، وقد شملت هذه المناسبات كلها التنقل عبر خط الحدود المشترك بين الكيانين. وبفضل هذا التعاون، إلى جانب الخدمة الأمنية التي توفرها قوة تثبيت الاستقرار في المنطقة عموما، أمكن كفاية عدم وقوع حوادث خلال تلك المناسبات.

٨ - واستجابة لمؤتمر التنفيذ الخاص ببرتشكو المعقود في ٧ آذار/مارس ولقرار مجلس الأمن ١١٠٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٧ الذي أذن فيه المجلس بإضافة ١٨٦ مراقبا إلى قوام قوة الشرطة الدولية من أجل منطقة برتشكو، تم نشر وحدة كاملة مؤلفة من ٢٥٨ مراقبا في تلك المنطقة بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وقد تيسرت هذه الاستجابة السريعة عن طريق نقل بعض ضباط قوة الشرطة الدولية من أجزاء أخرى من البلد ريثما يصل العدد الإضافي من الضباط المعيّنين في القوة حديثا. وستمثل المهام الضرورية لقوة الشرطة الدولية في منطقة برتشكو في كفالة حرية التنقل والأمن للاجئين والمشردين العائدين وتنفيذ برنامج لإصلاح الشرطة المحلية. وكما هو الحال في أماكن أخرى، فإن نجاح الجهود التي تبذلها قوة الشرطة الدولية سيعتمد إلى حد كبير على الدعم المقدم من قوة تثبيت الاستقرار. وقد عقد ممثلي الخاص ومفوض قوة الشرطة الدولية، وكذلك الممثل السامي وقائد قوة تثبيت الاستقرار، عدة اجتماعات على أرفع المستويات مع حكومة جمهورية صربسكا، عولجت فيها مسألة برنامج إصلاح الشرطة الذي تتولاه قوة الشرطة الدولية في منطقة برتشكو. ومن المؤسف أن هذا البرنامج لم يتسن البدء فيه حتى الآن من جراء معارضة السلطات في جمهورية صربسكا.

٩ - وقد أحرز مزيد من التقدم بصدد الخطة المتعلقة بإقامة وزارة اتحادية متكاملة للداخلية. وبدأ عقد دورات تدريب إضافية لضباط شرطة الاتحاد. وقد حددت قوة الشرطة الدولية أحد المباني ليكون مقرا لأكاديمية شرطة الاتحاد في سراييفو، وتعمل حاليا مع وزارة داخلية الاتحاد على تجهيزه. وعقب إعادة تشكيل شرطة الكانتونات في سراييفو، تركزت جهود إعادة التشكيل على كانتون نيريتفا، الذي يشمل موستار. وبعد فترة مطولة من المفاوضات، توصل الاتحاد والمسؤولون المحليون في موستار في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى اتفاق على إقامة هيئة موحدة تماما لشرطة الاتحاد. وقد وضعت خطط لإعادة تشكيل قوات شرطة الكانتونات الثماني المتبقية في الاتحاد بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

١٠ - وتم حاليا وضع قائمة بالمعدات والخدمات والاحتياجات التدريبية اللازمة لقوات الشرطة الوطنية، وبدأ تنفيذ الدورات التدريبية الأولى في الاتحاد. وقد حدد مركز الشرطة النموذجي الأول، في وسط سراييفو، وهو يتلقى الدعم الفني حاليا من قوة الشرطة الدولية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. أما المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني من الحكومات المانحة من أجل برنامج تقديم المساعدة إلى الشرطة المحلية، فقد تجاوزت حاليا ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، ولكنها تقل كثيرا مع ذلك عن الاحتياجات المطلوبة، التي لا تزال تتجاوز ٩٠ مليون دولار. والحاجة ماسة بشدة إلى مساهمات إضافية من أجل البرامج التي عرضت في دبلن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

١١ - ويأذن مجلس الأمن، في قراره ١١٠٧ (١٩٩٧) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧، بإضافة ١٢٠ مراقبا إلى قوة الشرطة الدولية للاضطلاع بالمهام الجديدة التي عينها مؤتمر لندن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم بواسطة المراقبين الحاليين إنجاز ثلاثة تحقيقات أخرى من التحقيقات الخاصة التي تضطلع بها قوة الشرطة الدولية، بالإضافة إلى التحقيق في حادثة موستار التي وقعت في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧

(انظر S/1997/204). وتتصل هذه التحقيقات بالحوادث التي وقعت في جايفني وبرتشكو، في جمهورية صربسكا، وفي درفار، في الاتحاد.

١٢ - وخلص التحقيق الذي أجري بشأن تقاعس شرطة جمهورية صربسكا عن اتخاذ الاحتياطات الكافية لمنع احتراق بعض المنازل البوسنية السابقة التجهيز، الذي حدث في جايفني في آذار/مارس ١٩٩٧، إلى أن رئيس الشرطة المحلية ومعاونيه لم يقوموا بواجبهم الذي يقضي بحماية المنازل أو إجراء التحقيقات على الوجه السليم. وبعد ممارسة الضغط على وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا كي تستجيب على النحو الملائم، أبلغت الوزارة قوة الشرطة الدولية بأنها توصلت إلى معرفة ١٢ من مرتكبي الحادث، وأن أربعة منهم حكمت عليهم محكمة محلية بدفع غرامات. ووقّعت إجراءات تأديبية على تسعة من ضباط الشرطة لعودهم عن تأدية واجبهم. ولم يتخذ أي إجراء ضد أقدم اثنين من ضباط الشرطة المتورطين في الحادث.

١٣ - وأثبت التحقيق الذي أجرته قوة الشرطة الدولية في برتشكو أنه في ١ أيار/مايو تقاعست شرطة جمهورية صربسكا عن حماية مجموعة من البوسنيين هاجمتهم مجموعة صغيرة من رماة الحجارة لدى عودتهم إلى الاتحاد في حافلتين. وخلص التحقيق أيضا إلى أن الإداريين والمشرفين والضباط في شرطة جمهورية صربسكا امتنعوا عن التعاون مع قوة الشرطة الدولية بشأن تلك الحادثة. ونتيجة لذلك، أجرت شرطة جمهورية صربسكا تحقيرا بهذا الشأن وقامت قوة الشرطة الدولية بمراقبة هذا التحقيق. وقد وقّعت إجراءات تأديبية على أربعة من ضباط الشرطة المحلية، ويجري التحقيق حاليا مع ستة من المدنيين بتهمة ارتكاب بعض الجرائم البسيطة.

١٤ - وفيما يتعلق بدرفار، ركز تقرير قوة الشرطة الدولية على احتراق ٢٤ مسكنا صربيا شاغرا في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ونيسان/أبريل ١٩٩٧. وأثبت التقرير بالمستندات أن السلطات البلدية والشرطة المحلية قد تواطأت على منع عودة المشردين الصربيين. وخلص التقرير إلى أن بعض كبار ضباط الشرطة الكروات البوسنيين دأبوا على الامتناع عن الاستجابة وفقا للأصول المهنية للطلبات المتكررة من قوة الشرطة الدولية بأن يتخذ المسؤولون ذوو الرتب الرفيعة الإجراءات اللازمة لإيقاف هذا النوع من الجرائم. وبناء على طلب قوة الشرطة الدولية، استغني عن رئيس إدارة الشرطة الجنائية وقائد فرع مكافحة الإرهاب وجرائم القتل في درفار، وانخفض عدد الحوادث المبلغ عنها.

١٥ - وتداول قوة الشرطة الدولية على الاتصال الوثيق بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن خطة التنفيذ المتعلقة بالانتخابات البلدية التي ستجري في أيلول/سبتمبر. وقد عينت القوة مسؤولين للاتصال على جميع المستويات بشأن الانتخابات، وقدم هؤلاء الدعم خلال فترة التسجيل، وبخاصة في المناطق التي اكتشف فيها حدوث غش في التسجيل وقوائم التصويت. وقد وضعت الخطط اللازمة لتدريب ونشر مراقبي الانتخابات التابعين لقوة الشرطة الدولية، والشرطة المحلية.

الشؤون المدنية

١٦ - استمرت الشؤون المدنية في دعم العناصر الأخرى ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، لا سيما قوة الشرطة الدولية خلال الفترة قيد الاستعراض من خلال المشورة السياسية، وتقديم التقارير السياسية، والعمل المتعلق بحقوق الإنسان، وتدابير بناء الثقة. واتخذت خطوات لإدماج المزيد من مختلف عناصر البعثة. وخلال الفترة المقبلة، ستشارك الشؤون المدنية، فضلا عن ذلك، في تدريب ضباط قوة الشرطة الدولية من الوافدين الجدد إلى منطقة البعثة. ونظرا لاقتراب الانتخابات البلدية في البوسنة والهرسك، فإن الشؤون المدنية ستشارك في الجهد الذي تقوده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لهيئة الظروف التي يمكن فيها للناخبين القيام بالاختيار الحر والواعي في صناديق الاقتراع. وعلاوة على ذلك، عمل موظفو الشؤون المدنية مع قوة الشرطة المدنية لتحديد مجالات الصراع المحتمل فيما بين الطوائف والبدء في الاتصالات السياسية لفض هذه الاشتباكات. وجرى بنجاح تلافي الصراعات المحتملة في مناطق موستار وترافنيك وفيتس سانسكي موست وفي مناطق أخرى بفضل الإجراءات التي اتخذها موظفو الشؤون المدنية.

١٧ - وقامت الشؤون المدنية، بالتعاون مع قوة الشرطة الدولية ومنظمات أخرى عاملة في مجال حقوق الإنسان، بتركيز الجهود السياسية على مشاكل حقوق الإنسان في بركو، ودرفار ويايسي وفي مناطق أخرى. وتدخلت الشؤون المدنية لدى السلطات المحلية وتقدمت بأعمال تتعلق بحالات إفرادية جرى توجيه انتباه أعلى السلطات في البوسنة والهرسك إليها بواسطة ممثلي الخاص. وجرى التوكيد بصفة خاصة على سلوك الشرطة والانتهاكات المتصلة بحقوق الإنسان التي وقعت عندما يسعى الأشخاص المنتمين إلى فئة عرقية واحدة إلى العودة إلى ديارهم الواقعة في المناطق التي تسيطر عليها حاليا سلطات فئة مختلفة.

١٨ - وبالإضافة إلى رعاية الاتصالات بين الطوائف بمبادرتها الخاصة، واصلت الشؤون المدنية القيام بمساع حميدة في أجزاء من البلد لا يوجد بها ممثلون آخرون للمجتمع الدولي. وفي وسط البوسنة، على سبيل المثال، شاركت الشؤون المدنية في حلقات دراسية بشأن موضوع الحكم في بيئة اتحادية تولى خبراء ومسؤولون سويسريون إعدادها، وحضرتها السلطات البوسنية والكرواتية.

المكتب القانوني

١٩ - يتولى المكتب القانوني لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تقديم الدعم إلى قوة الشرطة الدولية لتنفيذ ولايتها فيما يتعلق بنظام العدالة الجنائية بالعمل مع فريق خبراء دولي معني بإعادة صياغة القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية للاتحاد؛ وباستعراض البروتوكولات النموذجية للشرطة التي قام بصياغتها برنامج تقديم المساعدة التدريبية في مجال التحقيق الجنائي الدولي؛ وبتقديم المشورة بشأن استحداث آليات لتوثيق عدم امتثال مسؤولي إنفاذ القوانين؛ وبرعاية حلقة عمل في مجال التخطيط بشأن اصلاح العدالة الجنائية من أجل الوكالات الدولية التي تقدم البرامج؛ وبإسداء المشورة بشأن وضع إجراءات للاستعراض الإداري فيما يتعلق بمصادقة الشرطة؛ وبتقديم المشورة بشأن تفسير الاتفاق الإطاري العام

والمعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المكتب القانوني لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بصفة روتينية المشورة إلى أفراد قوة الشرطة الدولية في ميدان المسائل العامة المتعلقة بالقانون المحلي.

مركز الأعمال المتعلقة بالألغام

٢٠ - خلال الأشهر الثلاثة الماضية أحرز مركز الأعمال المتعلقة بالألغام تقدماً ملموساً في تنفيذ برنامجه لعام ١٩٩٧، بالرغم من أنه كان يتعين خفض حجم البرنامج بسبب التمويل غير الكافي.

٢١ - وفي ٢٦ أيار/ مايو، بدأت الدورات التدريبية لـ ١٣٥ من العاملين البوسنيين في إزالة الألغام، التي تولى المركز تنظيمها في بانيا لوكا، وتوزلا، وموستار. ويعتبر هؤلاء العاملون في إزالة الألغام أول من سيتولى المركز نشرهم للاضطلاع بالمهام ذات الأولوية ابتداءً من أواخر حزيران/ يونيو قبل إدماجه في الهياكل الحكومية عندما تنقل مرافق المركز إلى لجنة البوسنة والهرسك لإزالة الألغام في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وإذا ما أصبحت الأموال متوفرة، فإنه سيجري تدريب عدد يصل إلى ٢٠٠ من العاملين في إزالة الألغام، ونشرهم ونقلهم إلى الهياكل الحكومية في نهاية العام.

٢٢ - وتعمل المكاتب الإقليمية لمركز الأعمال المتعلقة بالألغام حالياً بالكامل في بانيا لوكا، وبيهاش، وموستار، وتوزلا. وبالإضافة إلى إدارة برامج التدريب، تعمل المكاتب الإقليمية مع السلطات المحلية والشعب المتعددة القوميات التابعة لقوة تثبيت الاستقرار لجمع المزيد من المعلومات حول مواقع حقول الألغام، ولتحديد الأولويات بالنسبة لعمليات إزالة الألغام، ولتعزيز الوعي بالألغام في مناطق البلد الأكثر تأثراً بالألغام، ولتنسيق جميع عمليات إزالة الألغام في المناطق.

٢٣ - ويواصل مركز الأعمال المتعلقة بالألغام التعاون مع الوكالات الخارجية. وجرى توقيع اتفاق مع منظمة دولية غير حكومية لوضع فرقة لإزالة الألغام مكونة من ٣٠ رجلاً في بيهاش. وبالإضافة إلى ذلك استقبل المركز ١٧ خبيراً تقنياً قامت بتوفيرهم حكومات السويد، وفرنسا، وكندا، والنرويج، والنمسا. ومن المتوقع وصول خبراء إضافيين في موعد غايته نهاية حزيران/ يونيو من ألمانيا وسويسرا. ويعمل هؤلاء الخبراء في برامج التدريب وفي مراقبة العمليات. ويواصل المركز تقديم المساعدة إلى اللجنة الأوروبية، والبنك الدولي، ومنظمة معونة الشعب النرويجي، والمنظمات الأخرى المشاركة في خطة إزالة الألغام ببرامجها الخاصة بإزالة الألغام. ويجري تعزيز الاتصال مع قوة تثبيت الاستقرار وأنشطتها لدعم رفع الألغام بواسطة جيوش الفصائل المتحاربة السابقة.

٢٤ - واجتمعت لجنة البوسنة والهرسك لإزالة الألغام، التي أنشئت في أعقاب مؤتمر لندن لمجلس تنفيذ السلام في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بصورة منتظمة واتخذت قرارات وفقاً لولايتها. وقدمت عدداً من التقارير إلى مجلس الوزراء. ويعتبر قيام مجلس الوزراء الآن باتخاذ إجراءات للتصديق على تقارير اللجنة ووضع ميزانية لعملياتها مسألة عاجلة للغاية. وفي غضون ذلك، أنشأت حكومتنا الاتحاد وجمهورية صربسكا وحدات لتنفيذ المشاريع على الصعيدين المركزي والإقليمي للاضطلاع بتنفيذ مشاريع ممولة من البنك الدولي.

٢٥ - وأدى القُدوم المفاجئ للمناخ الربيعي وعودة المشردين واللاجئين إلى زيادة حادة في عدد إصابات ووفيات المدنيين بالألغام التي أبلغ عنها. وقد تضاعف هذا الرقم الآن كما قيل إلى نحو ٩٠ حادثاً شهرياً، ونظراً لأن المزيد من اللاجئين يعودون خلال الصيف، فإنه يمكن توقع ارتفاع العدد بصورة أكبر. وتتزايد في المقابل الطلبات الواردة من البلديات والطوائف للمساعدة في إزالة الألغام. ومن المتوقع أن يجري بحلول تموز/ يوليه ١٩٩٧، استخدام ما مجموعه ٧٠٠ عامل في إزالة الألغام لحساب المنظمات المشاركة في خطة إزالة الألغام. ويقل هذا كثيراً عن الاحتياج الأساسي البالغ ٢ ٠٠٠ عامل لإزالة الألغام المحدد في النداء الموحد للأمم المتحدة لعام ١٩٩٧.

٢٦ - ويواجه مركز الأعمال المتعلقة بالألغام ذاته أزمة في التمويل في الوقت الحالي. ووردت تبرعات في عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧ من حكومات الدانمرك، وسويسرا، والسويد، وفرنسا، وكندا، وهولندا، واليابان، واللجنة الأوروبية، بالإضافة إلى دعم عيني من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. غير أنه حتى مع وجود معدل منخفض للعمليات، فإنه من المتوقع أن تنفذ هذه الأموال في الشهر المقبل. وفي ضوء التأخيرات في ورود الأموال، فإن الاحتياج المنقح لعام ١٩٩٧ تحدد عند ٢٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو مقدار متواضع في ضوء الفوائد الهائلة التي ستنتج عنه لشعب البوسنة. وهناك حاجة عاجلة الآن إلى الحصول على دعم من الحكومات المانحة.

وحدة الصندوق الاستثماري

٢٧ - جرى نقل وحدة الصندوق الاستثماري، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٩٠٠ (١٩٩٤)، إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من مكتب المنسق الخاص لسراييفو في أيار/ مايو ١٩٩٦. وتواصل الوحدة، التي تسترشد باختصاصاتها التي تغطي "إعادة بناء المرافق الأساسية" في سراييفو، رصد تنفيذ ٥٢ مشروعاً كبيراً للبنية الأساسية بدأ تنفيذها في إطار برنامج الصندوق الاستثماري لسراييفو، الذي أنفق أكثر من ١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على المشاريع المنفذة أساساً في قطاعات النقل العام، والمرافق العامة، وإعادة تشييد المباني. وتتولى الوحدة أيضاً إدارة صندوق المشاريع السريعة. ومع وجود نحو تسعين مشروعاً قيد التنفيذ، فإن هذا الصندوق قد وزع أكثر من ٢,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أساساً من أجل تجديد المرافق التعليمية، وإصلاح شبكتي توزيع الغاز والمياه وتقديم الدعم إلى السلطات البلدية في سراييفو.

ثالثاً - أنشطة منظومة الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

٢٨ - يحدد مكتب تنسيق التدخلات الزراعية في حالات الطوارئ التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) المستفيدين من المساعدة الإنسانية في القطاع الزراعي؛ وقيّم الاحتياجات من الإغاثة؛ ويقدم المشورة التقنية للمنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى وينسق أنشطتها. وينظم المكتب أيضاً اجتماعات شهرية لفرقة العمل المشتركة مع الوكالات الدولية والسلطات المحلية المسؤولة.

٢٩ - وأدت الأموال المحدودة إلى تقييد حملة الفاو لربيع عام ١٩٩٧ من أجل المساعدة في حالات الطوارئ بمبلغ ١٣٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للبذور، والأدوات اليدوية، والأسمدة، والمواد الكيميائية لحماية المحاصيل في منطقة غورازدي. وفضلا عن ذلك، وزع مشروع التنسيق التابع للفاو منحا من ألمانيا على بلديات مقاطعة نيريتفا.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٣٠ - تطورت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ إلى إعادة البناء للأجل الطويل والمساعدة الإنمائية مع التركيز على مقدمي الخدمات التدريبية وصانعي السياسات للوفاء باحتياجات الأطفال في فترة ما بعد الحرب. وفي القطاع الصحي، تركز اليونيسيف أنشطتها على الأطفال تحت سن الخامسة الذين لم يستكملوا مخطط التحصين الأساسي. وفي التعليم، تتولى اليونيسيف رعاية اجتماعات شهرية للمائدة المستديرة لتيسير الاتصال بين وزارات التعليم في الاتحاد وفي المقاطعات ووضع خطط تدريبية طويلة الأجل لتطوير الخدمات المدرسية النفسية والتربوية الخاصة. ويكفل مشروع اليونيسيف للإمداد بالمياه النقية أن كل فرد من نحو ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة سيتلقى ٨٠ لترا من مياه الشرب كحد أدنى، ويتولى المشروع تدريب معهد إدارة المياه للبوسنة والهرسك على التكنولوجيا الجديدة. وتقوم اليونيسيف بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بتقديم المساعدة إلى وزارتي الصحة والرعاية الاجتماعية لمعالجة خدمات الصحة العقلية للطفل.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣١ - تمت في أيار/ مايو ١٩٩٧ الموافقة بصفة رسمية على إطار التعاون القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. ولا يزال التركيز على تنمية المناطق؛ وتقديم الدعم إلى البرامج الوطنية لإعادة البناء القطاعي، وتقديم الدعم الاستشاري للحكومات في مجال السياسات. ويجري حاليا تنفيذ ٣٢ مشروعا تبلغ تكلفتها الإجمالية ٢٥,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أو تمت الموافقة عليها مؤخرا. ووافقت اللجنة الأوروبية مؤخرا على توفير مبلغ إضافي قدره ١١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأنشطة إعادة البناء ووافقت على برنامج طارئ للتوظيف سيركز على البلديات التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كمناطق مستهدفة لعودة اللاجئين في عام ١٩٩٧.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٣٢ - ركزت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على المشاريع الرئيسية الأربعة التالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير: (أ) إعداد خطة لإنعاش مدينة موستار القديمة، التي من المتوقع أن تدرج في خطة المدينة؛ (ب) عملية في جمهورية صربسكا لمساعدة السلطات على تحديد أولويات لإعادة بناء المدارس؛ (ج) زيادة القدرة الإدارية والتخطيطية لكل من الإدارة التعليمية لمقاطعة وسط البوسنة والوزارة الاتحادية للتعليم والثقافة؛ (د) دعم جهود القناة ٩٩ للتلفزيون الوطني للبوسنة لتوسيع نطاق المنطقة التي تتلقى إرساله عن طريق تمويل تعليية برج محطة الإرسال، وتقديم المساعدة إلى وسائط الإعلام المستقلة الصغيرة في جمهورية صربسكا عن طريق الإسهام بمعدات الاتصالات.

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٣٣ - قررت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، في قرارها ٥٧/١٩٩٧، تمديد ولاية المقرر الخاص حتى آذار/ مارس ١٩٩٨. وفي أعقاب استقالة خبير الأمم المتحدة المعني بالمفقودين، فإن المقرر الخاص تحمل مسؤولية إضافية فيما يتعلق بمشكلة المفقودين. ونظم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بعثة المقرر الخاص إلى منطقة البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٣٤ - ويواصل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان المشاركة في الجهود التي تستهدف تعزيز التعاون بين وكالات حقوق الإنسان، لا سيما مركز تنسيق حقوق الإنسان بمكتب الممثل السامي. ويواصل خبراء حقوق الإنسان بالمكتب الإشراف على مشروع للرصد التجريبي والمشاركة في أنشطة أخرى تستهدف تعزيز سيادة القانون في البوسنة والهرسك.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٣٥ - وأصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودها أثناء الفترة قيد الاستعراض، لتنفيذ المرفق ٧ من اتفاق دايتون للسلام. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، قدمت المفوضية في اجتماع للفريق العامل المعني بالمسائل الإنسانية في جنيف خطة عمل بعنوان عملية الإعادة إلى الوطن والعودة لعام ١٩٩٧. حظيت بتأييد واسع النطاق من سلطات البوسنة والهرسك ومن بلدان اللجوء والمجتمع الدولي. وتنص الوثيقة، التي تشكل أساس عمل المفوضية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، على إطار للسياسة العامة لتحركات الإعادة إلى الوطن والعودة، فضلا عن المساعدة التي ستقدم لتيسير تحركات الإعادة إلى الوطن والعودة. كما تتضمن نطاقا من الأنشطة والحلول المقترحة لمشاكل اللاجئين البوسنيين والأشخاص المشردين داخليا.

٣٦ - ومن المقدر أنه بحلول ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧، سيكون قد عاد إلى البوسنة والهرسك ٩٠٠ ٢٧ لاجئ، منهم ٤٢٤ ٦ بشكل منظم. وعاد معظم هؤلاء اللاجئين إلى مناطق الأغلبية.

٣٧ - وتم بذل الجهود الرامية إلى توفير نطاق أوسع لحالات عودة الأقليات عن طريق مبادرة "المدن المفتوحة". وبالاعتماد على مبادرات القواعد الشعبية، تقوم المفوضية وشركاؤها بتقديم الدعم والمساعدة المادية إلى القرى والبلديات التي تتطوع لإعلان نفسها "مدنا مفتوحة" بالترحيب بالسكان السابقين من جميع الجاليات العرقية الذين يودون العودة إلى منازلهم السابقة. وتسعى المفوضية حاليا إلى كفالة قيام السلطات في الكيانات بالوفاء بالتزامها بمفهوم المدينة المفتوحة، الذي أعلن في بيان مشترك صدر في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، وبإعلان أنها لا تزال تؤيد عمليات العودة إلى المنطقة الفاصلة.

٣٨ - وقامت المفوضية، في إطار أنشطة تتصل بالموضوع، بإنشاء مراكز للمعونة القانونية في توزلا وموستار وبوسنسكا كروبا وزينيتشا، وتم إنشاء مراكز إعلامية للعائدين والمشردين في كانتون توزلا - بودورنييه وفي منطقة موستار. كما أصبح مركز إعلام العودة إلى الوطن جاهزا للعمل. ولزيادة تشجيع حرية انتقال الأشخاص، وأصلت المفوضية توسيع وتحسين خدمات خطوط الحافلات التي تعبر الخط الفاصل بين

الكيانين. وبحلول أيار/ مايو ١٩٩٧، كانت المفوضية تشغل ١١ خطا للحافلات بين البلديات الرئيسية التابعة للاتحاد وجمهورية صربسكا، ومنها خط جديد إلى برتشكو ومنها. ومنذ أن بدأ المشروع في أيار/مايو ١٩٩٦، قامت هذه الخطوط بنقل ما يقرب من ٣٤ ٠٠٠ مسافر. وتواصلت زيارات التقييم إلى المنازل الأصلية.

٣٩ - كما قامت المفوضية بتكريس جهود هامة للأنشطة التالية: الخدمات المجتمعية، مع التركيز بوجه خاص على المسنين والأطفال والشباب والأشخاص المصابين بصدمة شديدة؛ والأنشطة الصغيرة المدرة للدخل وبناء القدرات المحلية للمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية. وتحولت مشتريات المفوضية من البنود المحلية بشكل كامل لدعم السوق المحلية. وكان تأثير مبادرة المرأة البوسنية حتى أيار/مايو ١٩٩٧ هاما عندما تلقت طلبات عديدة من الجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية في الاتحاد وجمهورية صربسكا. وتمت الموافقة على تمويل ٦٥ مشروعا أثناء الفترة. وتستهدف هذه المشاريع المجتمعية أشد النساء تأثرا عن طريق توليد الدخل، والقروض الصغيرة، وإنتاج الأغذية، والتدريب على المهارات، وتشاطر المعلومات. وساهمت المبادرة في تمكين النساء وإرساء الأساس للمصالحة.

البنك الدولي

٤٠ - لا تزال بعثة البنك الدولي في البوسنة والهرسك تقوم بتنفيذ برنامج الإعمار الذي وافق عليه المجتمع الدولي في مؤتمر بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. كما يقوم البنك الدولي بمساعدة البوسنة والهرسك على إدخال الإصلاح في النظام الاقتصادي بما يسمح بقيام تنمية اقتصادية أكثر انسجاما مع السوق. وتم تعبئة ما مجموعه ٣٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أموال البنك الدولي في ١٦ مشروعا محددًا حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بإدارة صندوق بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للاشتراك في تمويل هذه المشاريع. وتتجاوز قيمة المشاريع التي أعدها البنك الدولي، والتي تمر حاليا في مرحلة التنفيذ، ١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي منتصف آذار/مارس ١٩٩٧، بلغ مجموع العقود التي تم توقيعها باستخدام الأموال التي يديرها البنك الدولي ١ ٥٢٥ عقدا بلغت قيمتها ٢٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٤١ - ويواصل البنك الدولي المساعدة على تنسيق عمل المانحين المشتركين في برنامج التعمير. وتم تقديم الدعم بوجه خاص إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل برنامجها الخاص بعودة اللاجئين الذي يحظى بالأولوية. وقد تمكن البنك الدولي من تعبئة موارد هامة لإعادة بناء المنازل في المناطق التي تستهدفها المفوضية وتنفيذ برامج إيجاد العمالة وخطط أخرى لتطوير الهياكل الأساسية. والوكالات الأخرى التي تؤدي دورا رئيسيا مع البنك الدولي في تنسيق التعمير هي: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية. وتشرف هذه الوكالات على أفرقة العمل المعنية بالتعمير التي أنشأها البنك الدولي وتغطي الزراعة والصحة والمياه والعمالة. وقام البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق الوثيق للبرامج مما أضفى على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فعالية ممتازة.

برنامج الأغذية العالمي

٤٢ - واصل برنامج الأغذية العالمي تنفيذ استراتيجيته لعام ١٩٩٧ الخاصة بإلغاء التدريجي للمعونة الغذائية، بما في ذلك إعادة التقييم الكاملة لمجموع حالات المستفيدين بالتزامن مع السلطات المحلية. وهو يقوم بوضع سجل للمستضعفين الذين يحتاجون للدعم الإنساني وشطب المستفيدين الذين يعتبرون حالياً قادرين على إعالة أنفسهم وأسرهم. وفي شباط/فبراير، بلغ مجموع حالات المستفيدين ٧٨٠ ٠٠٢؛ وتم تخفيض هذا الرقم في حزيران/يونيه بنسبة ٢٥ في المائة إلى ٣٣٧ ٨١٧. ومن هذا المجموع، تم تحديد ٣٢٠ ٠٠٤ أشخاص باعتبارهم أشد المستضعفين وهم يتلقون حالياً حصصاً غذائية أكبر. وتتواصل عملية التقييم وسيرتفع هذا الرقم في الأشهر القادمة. وفي نهاية أيار/مايو، شرعت بعثة مشتركة بقيادة برنامج الأغذية العالمي لتقييم الاحتياجات من المعونة الغذائية في زيارة جميع أنحاء البلد. وتقوم هذه البعثة بتقييم الحاجة إلى استمرار المعونة الغذائية واستعراض نهج تحديد الأهداف.

٤٣ - وشرع برنامج الأغذية العالمي في استخدام المعونة الغذائية لدعم عدد من المشاريع الصغيرة للإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي في الأجل القصير التي ترمي إلى مساعدة المستفيدين على الاستغناء عن منح الأغذية المجانية عن طريق إيجاد العمالة، ودعم التدريب وتشجيع الاكتفاء الذاتي. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل برنامج الأغذية العالمي دعم صناعة المطاحن في البوسنة والهرسك. ويجري تجهيز القمح الذي تبرعت به الولايات المتحدة الأمريكية في ستة مطاحن ومن المتوقع ورود هبات أخرى من القمح من كندا وإيطاليا. وفي أيار/مايو، شرع برنامج الأغذية العالمي في مشروع للإصلاح في مطحنة بيهاتش لإصلاح الهياكل الأساسية التي تضررت من جراء الحرب واستبدال الآلات.

منظمة الصحة العالمية

٤٤ - نجحت منظمة الصحة العالمية في إعادة إقامة الاتصالات فيما بين المهنيين الصحيين من مختلف الجاليات في كثير من المناطق. كما تواصل تقدم إصلاح النظام الصحي وإعادة بنائه، وحتى في مواجهة التحفظ من السلطات السياسية. وفي الاتحاد، من المتوقع أن ينجز في حزيران/يونيه مشروع عمل للخطة الاستراتيجية لإصلاح النظام الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز الخطة الاستراتيجية لإصلاح النظام الصحي لجمهورية صربسكا وستعرض قريباً على جمعية جمهورية صربسكا للموافقة البرلمانية عليها.

رابعاً - ملاحظات

٤٥ - أرحب ترحيباً حاراً بالنتائج التي توصل إليها المجلس التوجيهي الوزاري التابع لمجلس تنفيذ السلام، المعقود في سينترا، البرتغال، في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ (انظر S/1997/434)، حيث وافقت حكومات البلدان الأعضاء في المجلس التوجيهي على اتخاذ تدابير قوية لدعم اهتمامات الأمم المتحدة ذات الأولوية، بما في ذلك حرية التنقل، وإصلاح الشرطة، وعودة اللاجئين، والامتنال للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا.

٤٦ - وتعتمد قدرة قوة الشرطة الدولية وفروع الأمم المتحدة الأخرى على العمل بفعالية في البوسنة والهرسك إلى حد كبير على وجود قوة عسكرية موثوقة لإنفاذ السلام على الأرض. ويعتبر التعاون بين قوة تثبيت الاستقرار والأمم المتحدة ممتازا حاليا. ويعزى ذلك أساسا إلى الدعم الذي تقدمه قوة تثبيت الاستقرار والذي تمكنت قوة الشرطة الدولية بفضلها من احراز تقدم مؤخرا. وأي تدهور جدي في مصداقية العنصر العسكري سيكون له تأثير فوري وسلبى على عمليات الأمم المتحدة الرئيسية. وبوجه خاص، فإن انسحاب عنصر إنفاذ السلام أو تخفيضه إلى حد كبير سيجعل مركز قوة الشرطة الدولية في البوسنة والهرسك لا يحتمل إلى حد كبير ويؤثر تأثيرا سلبيا في عمليات الأمم المتحدة الحيوية الأخرى، مثل عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن المتوقع أن تستمر هذه الحالة، التي لا يمكن فيها أن يتقدم العمل المدني إلا في سياق الوجود المستمر لقوة عسكرية دولية موثوقة، حتى السنة القادمة على الأقل، أي أثناء فترة الإندماج.

٤٧ - وهناك عنصر آخر لا غنى عنه لنجاح العملية المدنية ويتمثل في استعداد الدول الأعضاء للتدخل على الصعيد السياسي. وقد بدا هذا بوضوح في حالة التحقيقات التي أجرتها قوة الشرطة الدولية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان من جانب قوات الشرطة المحلية. وفي أعقاب صدور تقرير قوة الشرطة الدولية عن الاعتداء الذي ارتكبه الشرطة الكرواتية البوسنية في موستار وإصدار بيان رئاسي من مجلس الأمن، تدخلت إحدى الدول الأعضاء مع السلطات الكرواتية البوسنية ومع سلطات جمهورية كرواتيا. ويمكن أن ينسب لهذا التدخل، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة على أرض الواقع، الفضل في إحداث تغييرات إيجابية في موستار. وعلى الرغم من أن الحالة في المدينة لا تزال صعبة، فإن مما لا يمكن إنكاره أنها تحسنت تحسنا كبيرا.

٤٨ - وإن الاتفاق المتعلق بشرطة كانتون نيريتفا، الذي اقتضى مفاوضات مطولة لحل المسائل السياسية الصعبة بين الشركاء في الاتحاد، يدل على وجود اتجاه محل ترحيب نحو التعاون وحل المشاكل. وإن هذا التحسن في المناخ يوفر السياق اللازم للمرحلة القادمة لنشاط قوة الشرطة الدولية، ولا سيما في مجال إصلاح الشرطة.

٤٩ - ومن ناحية أخرى، فإن رفض حكومة جمهورية صربسكا التعاون الكامل مع قوة الشرطة الدولية في تنفيذ ولايتها يعد مسألة تشير بالغ القلق. وهناك حاجة إلى قيام المجتمع الدولي بجهد منسق لكفالة امتثال حكومة جمهورية صربسكا لجميع العناصر الواردة في المرفق ١١ للاتفاق الإطاري العام للسلام.

٥٠ - وفي الختام، أود أن أشدد على أنه بالإضافة إلى الدعم السياسي المطلوب من الحكومات، فإن هناك حاجة ماسة إلى الدعم المالي، لكل من برنامج مساعدة الشرطة ولمركز إزالة الألغام، لتمكين البعثة من إنجاز أهدافها.

المرفق

تكوين قوة الشرطة الدولية في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧*

٢٠	الاتحاد الروسي
٦٤	الأرجنتين
١٣٦	الأردن
٤٦	اسبانيا
٩	إستونيا
١٦٦	المانيا
١٨	اندونيسيا
٣٩	أوكرانيا
٣٥	أيرلندا
٢٣	ايطاليا
٧٩	باكستان
٦٠	البرتغال
٤٦	بلغاريا
٣٠	بنغلاديش
٢٠	بولندا
٢٧	تركيا
٣	تونس
٣٧	الدايمرك
٣٢	السنغال
٤٠	السويد
٤	سويسرا
١٤	شيلي
٨٧	غانا
١٢٠	فرنسا
١٩	فنلندا
٢٠	كندا
٤٧	ماليزيا
٣٤	مصر
٣٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
١٠	النرويج
٢٨	النمسا
٤٣	نيبال
١٦	نيجيريا
٩٥	الهند
٣١	هنغاريا
٦٠	هولندا
٢١٥	الولايات المتحدة الأمريكية
٩	اليونان
١ ٨١٢	المجموع

* قد يختلف عدد مراقبي الشرطة المدنيين بسبب عمليات المناوبة.

- - - - -